الأمم المتحدة

TD/490

Distr.: General
14 May 2012
Arabic
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**الدورة الثالثة عشرة**
الدوحة، قطر
٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

## مصارف التنمية

## حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

عُقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات في الدوحة، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

**موجز أعدته أمانة الأونكتاد**

١- نظم هذا الحدث المشترك الأونكتاد ومصرف التنمية الوطني البرازيلي. وقد جمع الحدث طائفة من الخبراء من مصارف التنمية الوطنية والإقليمية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني تدارسوا نماذج جديدة للتنمية وطرائق جديدة لتمويل التنمية، وقارنوا بين تجارب بلدان مختلفة وقابلوا بينها. كما تدارسوا دور القطاع المالي في التسبب في الأزمة المالية العالمية الراهنة، ودور مصارف التنمية العامة في الخروج من الأزمة ومساهمتها الممكنة في استقرار الاقتصاد الكلي.

٢- واتفق المشاركون على أن مصارف التنمية ما فتئت تكتسي أهمية متزايدة في النقاشات الاقتصادية، وهو ما يدفع حتى البلدان الممانعة تقليدياً والاقتصادات الكبرى إلى النظر في دور مصارف التنمية في اقتصاداتها لأسباب عدة. وقد كان أحد الأسباب هو الاعتراف المتزايد بأن المؤسسات المالية الخاصة تميل إلى أن تفاقِم الفقاعات الحقيقية والمالية وكثيراً ما تستثمر في المجالات الأقل أهمية اجتماعياً. وهذا يعني أنه ينبغي أن تكون هناك وكالة عامة متخصصة تتصدى لمثل هذا السلوك وتؤمِّن استثماراً كافياً في المجالات ذات الأهمية الاجتماعية.

٣- وأظهرت بحوث مستفيضة أن التمويل الخاص - ولا سيما في ظروف التحرير الاقتصادي - يترع إلى أن يستبعد من النظام المالي فئات اجتماعية رئيسية، بما فيها المؤسسات



الرجاء إعادة الاستعمال

الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما تلك العاملة في المناطق الريفية، وكذا قطاعات اقتصادية استراتيجية والقطاعات التي توفر مؤثرات خارجية ووفوراتِ حجم ربما كانت هامة. ولا يمكن حل تلك المشاكل بمجرد توسيع انتشار مؤسسات التمويل الصغير والقروض الصغرى الذي كان محل سجال كبير. وقيل إن التمويل الخاص لا يتسم بكفاءة كبيرة في الوساطة المالية، ولا سيما في الاقتصادات النامية، وفي الظروف التي يكثر فيها تنقل رؤوس الأموال. وفي تلك الحالات، يترع رأس المال إلى أن يرحل بسرعة إلى الاقتصادات المتقدمة التي تعرف حالات عجز في الحساب الجاري.

٤- فالاستثمار أساسي للنمو والهياكل الأساسية وإيجاد القدرات التنافسية واستيعاب التكنولوجيات الجديدة - التي كثيراً ما تتطلب الموارد والوقت معاً - ونمو العمالة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحد من الفقر وغيرها من الأولويات في جميع قطاعات الاقتصاد. ونوقشت المساهمة الممكنة من مصارف التنمية في تحقيق الشمول الاجتماعي والمالي، وكذا صحة أو عدم صحة النهُج التقليدية التي تقترحها المؤسسات المالية الدولية. ولزيادة أثر مصارف التنمية إلى أقصى حد، يجب أن تكون أحجامها كبيرة ونطاقات نشاطها واسعة في الآن نفسه. ولهذا، فهي تحتاج إلى موارد ملائمة وإلى قاعدة تكنولوجية كافية من أجل العمليات المعقدة وإلى موظفين مؤهلين. ويجب على المصارف أن تكون مرنة وأن تتكيف مع الاحتياجات المتغيرة لاقتصاد ومجتمع ناميين.

٥- وجرت مناقشة مطولة بشأن دور مصارف التنمية أثناء الأزمات الاقتصادية. واتفق المشاركون على أن هذه المؤسسات أدت، في جميع البلدان التي لها مصرف تنمية فاعل، دوراً إيجابياً وداعماً للاستقرار خلال الأزمة المالية العالمية: فقد توسعت في الإقراض بطريقة مؤثرة في كثير من الأحيان، وتحديداً عندما كان القطاع الخاص يقلص القروض. ولذلك، فقد أثبتت العديد من مصارف التنمية أنها أساسية في التصدي للهبوط الاقتصادي.

٦- كما ناقشت الجلسة عدة حالات ناجحة لاستخدام مصارف التنمية الوطنية والإقليمية لتعزيز النمو والتنمية، وكذا لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. ويمكن أن يتضمن مثل هذا الخيار عدداً كبيراً من البلدان الأعضاء. وأظهرت الحالات أن مصارف التنمية لا تناهض بالضرورة القطاع المالي الخاص: إذ إن جدول الأعمال الإنمائي من الاتساع بحيث يتطلب مساهمة جميع وكالات التمويل.

٧- وكان هناك توافق آراء فيما بين المشاركين على وجوب تمتع مصارف التنمية بالكفاءة والاستقرار المالي حتى يكتب لها الدوام. كما يمكن أن تكون لها هياكل مختلفة اختلافاً كبيراً، بما في ذلك استخدام شبكة فروع المصارف الأخرى لتقديم القروض، كما في ألمانيا. وقد تتيح مصارف التنمية أو لا تتيح إجراء معاملات مع الخارج، مثل عمليات التصدير والاستيراد أو المعونة، أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو غيره من أشكال التعاون، ويمكنها أن تستخدم بشكل مكثف برامج ضمانات الائتمان كجزء من أنشطتها.

٨- وجرى نقاش طويل بشأن العلاقة بين مصارف التنمية والقطاع الخاص، ومدى التنافس بين مصارف التنمية والمصارف الخاصة. ونظر المشاركون في استخدام الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كبديل عن مصارف التنمية، بما في ذلك تقديم ضمانات ائتمان وعوائد مضمونة قانونياً عبر تلك الشراكات. بيد أن التجربة توحي بأنها كثيراً ما أخفقت في تحقيق النتائج المتوقعة، حيث تبين أن استخدام مصارف التنمية بدلاً عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص كثيراً ما كان أقل ثمناً وأكثر فعالية.

٩- وختاماً للجلسة، استعرض المشاركون مسألة استدامة مصارف التنمية. بيد أنه لا ينبغي التقليل من أهمية المصارف التجارية لحماية دور مصارف التنمية. وينبغي أن توضع الادعاءات التقليدية بأن مصارف التنمية يمكن أن تتسبب في حالات عجز مالي بل وفي إطلاق شرارة أزمات مالية بسبب رداءة قرارات الإقراض في موضعها في سياق الأزمة المالية العالمية التي تسببت فيها تصرفات المصارف الخاصة. وقد أدت عمليات الإنقاذ بدورها إلى أزمات مالية في عدة بلدان.